



رئيس الوزراء ترأس اجتماعاً لمناقشة آخر مستجدات المشروع باعتباره يساهم في تطوير البنية التحتية ودعم المنظومة الصحية وفق أعلى المعايير الطبية الحديثة

## تشغيل مستشفيات الضمان الصحي لتعزيز الاستدامة المالية



رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد عبدالله مترأس اجتماعاً لمناقشة آخر مستجدات مشروع مستشفيات الضمان الصحي بحضور كل من وزير الصحة د. أحمد العوضي والمستشار ديوان رئيس مجلس الوزراء د. خالد الفاضل ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإتابة الشيخ خالد محمد الخالد ووكيل وزارة الصحة الشيخ د. سلمان خليفة عبدالله الصباح والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار سعود سالم عبدالعزيز والوكيل المساعد للشؤون الفنية بوزارة الصحة د. عبدالرحمن فرج المطيري والوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية الأهلية د. فاطمة عبدالرحمن النجار ورئيس مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي مشاري عاصي الهاجري

ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لمناقشة آخر مستجدات مشروع مستشفيات الضمان الصحي. ووجه سمو رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية تشغيل مستشفيات

الضمان الصحي باعتباره مشروعاً إستراتيجياً يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للدولة وتطوير البنية التحتية ودعم المنظومة الصحية وفق أعلى المعايير الطبية الحديثة. هذا، وحضر الاجتماع وزير الصحة

د. أحمد العوضي والمستشار ديوان رئيس مجلس الوزراء د. خالد الفاضل ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإتابة الشيخ خالد

محمد الخالد ووكيل وزارة الصحة الشيخ د. سلمان خليفة عبدالله الصباح والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار سعود سالم عبدالعزيز والوكيل المساعد للشؤون الفنية بوزارة الصحة د. عبدالرحمن فرج المطيري والوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية الأهلية د. فاطمة عبدالرحمن النجار ورئيس مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي مشاري عاصي الهاجري.

د. عبدالرحمن فرج المطيري والوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية الأهلية د. فاطمة عبدالرحمن النجار ورئيس مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي مشاري عاصي الهاجري.

## «الصحة»: إلغاء تراخيص صيدليتين أهليتين وإيقاف صيدلية ثالثة لمخالفات قانونية وتنظيمية

أرصدت سجلات الأدوية مع الكميات الفعلية الموجودة داخل الصيدلية، بما يشكل مخالفة صريحة للأنظمة واللوائح المعمدة. وأكدت وزارة الصحة أهمية الالتزام بأحكام القانون رقم 28 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وتعديلاته، واللوائح والقرارات المنظمة لهذا الشأن. كما شددت الوزارة على استمرار تكثيف الحملات الرقابية والتفتيشية ورصد المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، بما يضمن حماية الصحة العامة وتعزيز سلامة تداول الأدوية.



عبد الكريم العبدالله

أصدر وزير الصحة د. أحمد العوضي عدداً من القرارات الوزارية بحق صيدليات أهلية مخالفة، وذلك استناداً إلى توصيات اللجنة المختصة بالنظر في مخالفات المراكز الصيدلانية وتداول الأدوية والمنتجات الطبية في اجتماعها الثالث لعام 2026. وتضمنت القرارات الوزارية إلغاء تراخيص صيدليتين في القطاع الأهلي، إلى جانب إلغاء كل التراخيص الصادرة لهما، وذلك لمخالفتها أحكام القرار الوزاري رقم 237 لسنة 2025 بشأن

د. أحمد العوضي

كل التراخيص والتصاريح والموافقات الصادرة لهما، وذلك لمخالفتها أحكام القرار الوزاري رقم 237 لسنة 2025 بشأن

## وزيرة الأشغال: تسريع إنجاز «T2» مع الالتزام الكامل بمعايير الجودة والسلامة



الكويت - كونا: قامت وزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان أمس بزيارة ميدانية إلى مشروع مبنى الركاب الجديد (T2) في مطار الكويت الدولي لمتابعة تقدم الأعمال والإطلاع على سير تنفيذ المشروع في مختلف مراحله الإنشائية والفنية. وقالت «الأشغال» المشروع، واستمعت إلى شرح من المسؤولين والمهندسين القائمين على التنفيذ حول نسب الإنجاز الحالية وخطط العمل المقبلة، إضافة إلى أبرز التحديات المتعلقة بالمراحل المتبقية وكليات العمل معها لضمان سير العمل وفق الخطة الموضوعية. وأكدت المشعان أهمية مواصلة الجهود وتسريع الإنجاز مع الالتزام الكامل بمعايير الجودة والسلامة، مشيرة إلى أن مشروع مبنى الركاب الجديد يمثل خطوة إستراتيجية لدعم قطاع الطيران المدني وتعزيز قدرة الكويت على استيعاب النمو المتزايد في حركة السفر والنقل الجوي.

وزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان خلال زيارة ميدانية إلى مشروع مبنى الركاب الجديد (T2) في مطار الكويت الدولي

شددت على أهمية مواصلة التوسع في التحول الرقمي باعتباره مساراً أساسياً لتسهيل الخدمات

## وزيرة الشؤون تفقدت قطاع التعاون: تسريع إنجاز المعاملات وتبسيط الإجراءات أمام المراجعين

وترسخ مبادئ الشفافية والحوكمة في مختلف الملفات. وشددت على أهمية مواصلة التوسع في التحول الرقمي باعتباره مساراً أساسياً لتسهيل الخدمات وتعزيز الرقابة بما يتناسب مع كفاءة الأداء ومتابعة أعمال الجمعيات التعاونية بصورة أكثر فاعلية. وأكدت د. الحويلة على جهود الموظفين والعاملين بقطاع التعاون ودورهم في متابعة شؤون الجمعيات وحماية أموال المساهمين، مؤكدة أن الوزارة ماضية في دعم كل ما من شأنه تطوير القطاع ورفع كفاءته الإدارية والرقابية.



وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة والوكيل المساعد للشؤون المالية والإيرادية وشؤون التعاون د. سعيد عيسى خلال الجولة التفتيشية

كونا: قامت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة بجولة تفقدية في قطاع التعاون بمقر الوزارة في مجمع الوزارات للاطلاع على سير العمل واليات إنجاز المعاملات والوقوف على احتياجات القطاع. وقالت الحويلة د. الحويلة في تصريح لـ (كونا) عقب الجولة إن الزيارات الميدانية تمثل إحدى أدوات المتابعة المباشرة لتقييم الأداء داخل قطاعات الوزارة والوقوف على متطلبات العمل اليومية بما يساهم في معالجة الملاحظات وتطوير الإجراءات

فتح باب التقديم إلكترونياً عبر منصة «فخرنا» بالتعاون مع «القوى العاملة» من 10 حتى 24 يونيو

## العجمي: انطلاق المرحلة الثالثة لتكويت الوظائف الإشرافية في «التعاونيات» 10 يونيو المقبل

الوظائف المطروحة تشمل 17 مديراً عاماً و 27 نائب مدير و 26 رئيس قسم بمختلف التخصصات

تشمل 17 وظيفة مدير عام، و 27 وظيفة نائب مدير، و 26 وظيفة رئيس قسم، موزعة على مختلف التخصصات والمسببات الوظيفية، بما يعكس حرص الوزارة على توظيف المناصب القيادية والإشرافية بصورة مدروسة، وتعزيز حضور الكفاءات الوطنية في مواقع صنع القرار داخل القطاع التعاوني. وأشار العجمي إلى أن المتقدمين سيخضعون لاختبارات إلكترونية متخصصة تقام في إحدى الجامعات الخاصة، باعتبارها مرحلة أساسية تسبق المقابلات الشخصية، لافتاً إلى أن هذه الآلية أثبتت نجاحها خلال المرحلتين السابقتين، لما وفرته من معايير تقييم دقيقة وعادلة أسهمت في اختيار العناصر الوطنية الأكثر كفاءة واستحقاقاً. وأوضح أن الوزارة ماضية في تنفيذ خطة متكاملة لتوطين الوظائف الإشرافية داخل القطاع التعاوني، وفق أسس مهنية حديثة تعتمد على التحول الرقمي والحوكمة الإدارية، بما يساهم في



د. خالد العجمي

أعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية د. خالد العجمي انطلاق المرحلة الثالثة من مشروع تكويت الوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية ومجلس الوزراء، وتعليمات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د. أمثال الحويلة، الرامية إلى دعم الكفاءات الوطنية وتمكينها من تولى المناصب الإشرافية والقيادية في القطاع التعاوني. جاء ذلك خلال اجتماع لجنة تكويت الوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية أسس بحضور نائب مدير عام شؤون العمالة في الهيئة العامة للقوى العاملة ناصر الحميدي المطيري، وممثلي لجنة التكويت من الشؤون والقوى العاملة واتحاد الجمعيات التعاونية. وأكد العجمي، في تصريح صحفي، خلال إن المرحلة الجديدة تتضمن زيادة في عدد الوظائف

## مجلس الجامعات الحكومية ناقش تعديل بعض مواد لائحة تنظيم الإيفاد في بعثات معيدي جامعة الكويت

كما استعرض المجلس المرحلة الأولى نحو إنشاء وتشغيل كلية الطب والعلوم الصحية للعام الجامعي 2026/2027 بجامعة عبدالله السالم، في إطار دعم التوسع في البرامج الأكاديمية والتخصصات الصحية. وأوضح د. العلي أن المجلس ناقش كذلك سياسة القبول في جامعة عبدالله السالم للعام الأكاديمي 2026/2027، إلى جانب القواعد الأساسية لقبول خريجي المرحلة الثانوية في جامعة الكويت اعتباراً من العام الجامعي 2026/2027، وذلك بما يتناسب مع توجهات الدولة واحتياجات سوق العمل، ويساهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على المنافسة ومواكبة متطلبات المستقبل.



وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. نادر الجلال مترأساً اجتماع مجلس الجامعات الحكومية

الأء خليفة

عقد مجلس الجامعات الحكومية اجتماعاً برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. نادر الجلال، وبحضور أعضاء المجلس. وقال الأمين العام لمجلس الجامعات الحكومية بالتكليف د. جاسم العلي، إن اجتماعه السابق، وأطلع على تقرير متابعة تنفيذ قراراته السابقة. وأضاف د. العلي أن المجلس استعرض عدداً من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون والتبادل الطلابي بين جامعة الكويت وعدداً من الجامعات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في عدة دول خارجية، وذلك في إطار تعزيز التعاون

الأكاديمي والبحثي، وتوسيع مجالات التبادل العلمي والثقافي، بما يساهم في تطوير المنظومة التعليمية ورفع مستوى الشراكات الدولية. كما ناقش المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من أبرزها اعتماد التقويم الدراسي لكلية

الدراسات العليا بجامعة الكويت للعلماء الجامعيين 2026/2027 و 2027/2028، إلى جانب اعتماد التقرير السنوي لجامعة الكويت للعام الأكاديمي 2024/2025، وأشار إلى أن المجلس ناقش تعديل بعض مواد لائحة تنظيم الإيفاد في بعثات معيدي جامعة الكويت،

## السلطان: ملتي الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية يناقش خطط الدولة للسياسات الإسكانية المستقبلية

برامج سداد ميسرة للمواطنين تقوم البنوك والمؤسسات المالية المحلية والعالمية بتقديمها للمواطنين حسب قدراتهم المادية وفترات السداد التي يختارونها، فالهدف النهائي هو توفير السكن المناسب بالسرعة اللازمة ضمن برنامج تسديد يراعي حالة كل مستفيد على حدة، ويمنح كلا من المطور العقاري والرهن العقاري آفاقاً غير مسبوقه لتطوير القطاع الخاص الكويتي في المجالين العقاري والمالي. ودعا رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية في ختام تصريحه كافة المطورين العقاريين في دولة الكويت والدول الشقيقة والصديقة ممن لها تجارب ناجحة في مجال التطوير والرهن العقاري للمشاركة في هذا المنتدى، مؤكداً «أننا ندعو أيضاً البنوك التجارية، الشركات الاستثمارية الكبرى، المؤسسات القانونية، الهيئات الرقابية إلى المشاركة في المنتدى لدورها المهم في تنظيم إجراءات الرهن العقاري بما يحفظ حقوق المواطنين والمؤسسات المالية والدولة على حد سواء».



م. بدر السلطان

أعلن رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م. بدر السلطان، عن إقامة «ملتقى الكويت الثاني لمشروعات الدولة التنموية» تحت شعار «الفرص الاستثمارية للمطورين العقاريين والرهن العقاري - الشفافية والإنجاز والاستدامة بمبادئ العهد الجديد»، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع بلدية الكويت والهيئة العامة للرعاية السكنية. وأضاف السلطان أن المنتدى يمثل حدثاً إقليمياً رائداً يجمع صانعي القرار، المستثمرين، الممولين، المخططين العمرانيين، المطورين العقاريين، والجهات الحكومية والتشريعية لبحث أفضل السبل لتتفيذ مبادرات الدولة الإسكانية الجديدة، والتي تعتمد سياسات المطور والرهن العقاري في تطوير المدن الذكية المتكاملة والمستدامة. وقال السلطان في بيان صحفي إن المنتدى يواكب خطط الدولة الهادفة إلى سرعة توفير الاحتياجات السكنية للمواطنين واختصار مدة الانتظار، توفير بدائل عدة مثل الشقق والفلل

الخاص من خلال المطورين العقاريين من ذوي الخبرة والمقدرة اللائمين لإنجاز الخطط الإسكانية الاستراتيجية القادمة بوتيرة سريعة، وبما يتوافق مع كل المتطلبات التي تتميز به المدن الذكية التي تتلزم بالمعايير البيئية الحديثة بما فيها معايير الاستدامة والتقنيات الحديثة، وهذا التوجه نحو القطاع الخاص يحقق أهدافاً أخرى مثل رفع مستوى الشفافية في تنفيذ الخطط والمشروعات في الوقت الذي توفر فيه على المواطنين عشاء الإجراءات المكلفة زمنياً ومادياً للحصول على منازلهم المستقبلية، وتم العمل على هذه الجبهة من خلال إصدار المرسوم رقم 195 لسنة 2025 الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة، والحفاظ على حصريّة السكن الخاص للمواطنين الكويتيين. وأضاف أن الجبهة الثانية تمثلت بالعمل على تطوير نظام للرهن العقاري المعمول به في معظم دول العالم بانتظار إصداره كقانون مع لوائحه التنظيمية وتطبيقه، ويعمل هذا النظام كما أشرنا سابقاً على توفير